اشخاص البيئة التجارية

يُعدّ تحديد أشخاص البيئة التجارية من الأسس الجوهرية لفهم النظام القانوني للأعمال، إذ يقوم النشاط التجاري على مجموعة من الفاعلين القانونيين الذين يسهمون في تحريك الدورة الاقتصادية وتنظيم المعاملات. ويشمل هؤلاء التاجر، والشركات التجارية العمومية والخاصة، إضافة إلى مؤسسات الوساطة المالية كالبنوك وشركات التأمين، التي أصبحت تشكل دعامة أساسية للاستثمار والاستقرار الاقتصادي (بن عيسى، 2018).

-ماهية التاجر

تُعد صفة التاجر حجر الأساس في القانون التجاري، إذ يترتب على اكتسابها الخضوع لنظام قانوني خاص يختلف عن النظام المدني، سواء من حيث الالتزامات أو من حيث القواعد المنظمة للإثبات والإفلاس. وقد اهتم الفقه التجاري بتحديد مفهوم التاجر لما له من أثر مباشر على استقرار المعاملات وحماية الائتمان التجاري (السنهوري، 2006).

-تعريف التاجر

يُعرَّف التاجر بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر الأعمال التجارية ويتخذها حرفة معتادة له، ويقوم بها باسمه ولحسابه الخاص، وهو ما أكدته أغلب التشريعات التجارية العربية (عبد الباقي، 2015).

-شروط اكتساب صفة التاجر

لا تثبت صفة التاجر إلا بتوافر ثلاثة شروط أساسية، هي الاحتراف، والاستقلال في مباشرة النشاط، والأهلية القانونية، ويُقصد بالاحتراف الاعتياد على ممارسة الأعمال التجارية بقصد تحقيق الربح، وهو ما يميز التاجر عن غيره من الأشخاص (بن عيسى، 2018).

-أهمية التاجر في البيئة التجارية

تبرز أهمية التاجر من خلال دوره في تنشيط المبادلات التجارية، وضمان تداول السلع والخدمات، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، باعتباره حلقة وصل أساسية بين الإنتاج والاستهلاك (الزرقاني، 2017).

-التزامات التاجر القانونية

يخضع التاجر لعدة التزامات قانونية، من أهمها مسك الدفاتر التجارية، والقيد في السجل التجاري، واحترام قواعد المنافسة المشروعة، والالتزام بأحكام الإفلاس والتسوية القضائية عند التوقف عن الدفع (عبد الباقي، 2015).

-حقوق التاجر

يقابل التزامات التاجر مجموعة من الحقوق، أبرزها الحق في ممارسة النشاط التجاري بحرية، والاستفادة من الحماية القانونية للائتمان التجاري، واللجوء إلى القضاء التجاري للمطالبة بحقوقه (السنهوري، 2006) .يحتل التاجر مكانة محورية في البيئة التجارية، إذ يسهم في:

- تنشيط حركة التبادل التجاري.
- تداول السلع والخدمات داخل السوق.
- دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل (بن عيسى، 2018).

ماهية الشركات التجارية

أصبحت الشركات التجارية الشكل القانوني الغالب لممارسة النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، لما توفره من إمكانية تجميع رؤوس الأموال وتقسيم العمل وتحمل المخاطر، وهو ما جعلها تلعب دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية (بن عيسى، 2018).

-مفهوم الشركة التجارية

الشركة التجارية هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بالمساهمة في مشروع يهدف إلى تحقيق الربح، من خلال تقديم حصص مالية أو عينية أو عمل، مع اقتسام الأرباح والخسائر الناتجة عنه (الزرقاني، 2017).

-الطبيعة القانونية للشركة التجارية

تتمتع الشركة التجارية بالشخصية المعنوية المستقلة عن الشركاء، مما يخولها اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، ويجعل ذمتها المالية مستقلة عن ذمم الشركاء (السنهوري، 2006).

-دور الشركات التجارية في البيئة الاقتصادية

تسهم الشركات التجارية في دعم الاستثمار، وخلق مناصب الشغل، وتطوير الإنتاج، وتحقيق النمو الاقتصادي، سواء كانت شركات عمومية أو خاصة (بن عيسى، 2018)، ويتجلى هذا الدور في عدة أبعاد مترابطة:

*تسهم الشركات التجارية في **تحفيز الاستثمار** من خلال تجميع رؤوس الأموال وتوجيهها نحو مشاريع إنتاجية وتجارية، وهو ما يسمح بإنجاز مشاريع كبرى يصعب على الأفراد القيام بها بمفردهم. ويؤدي ذلك إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة حجم المبادلات داخل الاقتصاد (بن عيسى، 2018).

*تضطلع الشركات التجارية بدور أساسي في **خلق فرص العمل** والحد من البطالة، حيث تستوعب عددًا معتبرًا من اليد العاملة بمختلف مستوياتها، وتسهم في تطوير المهارات والكفاءات المهنية، مما ينعكس إيجابًا على الدخل الفردي ومستوى المعيشة (عبد الباقي، 2015).

*تساهم الشركات التجارية **في تنشيط السوق وتحقيق المنافسة**، إذ يؤدي تعدد الشركات وتنوع أنشطتها إلى تحسين جودة السلع والخدمات وخفض الأسعار، بما يخدم مصلحة المستهلك ويعزز الكفاءة الاقتصادية (السنهوري، 2006).

*تلعب الشركات التجارية دورًا مهمًا في **تحقيق التنمية الاقتصادية** من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، وتنويع مصادر الدخل، ودعم الصادرات، خاصة في ظل انفتاح الأسواق وتزايد المبادلات الدولية (الزرقاني، 2017).

*تسهم الشركات التجارية، لاسيما العمومية منها، في **تنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة**، وذلك عبر تسيير القطاعات الاستراتيجية، وضمان توفير السلع والخدمات الأساسية، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (بن عيسى، 2018).

*تعمل الشركات التجارية على **تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي** من خلال اعتماد أساليب حديثة في الإنتاج والتسيير، والاستثمار في البحث والتطوير، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني (عبد الباقي، 2015).

وعليه، فإن الشركات التجارية تمثل عنصرًا محوريًا في البيئة الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على النمو، والاستقرار، والتنمية الشاملة، وهو ما يبرز الأهمية القانونية والاقتصادية لتنظيمها ضمن إطار تشريعي واضح وفعال.

-الشركات التجارية العمومية

يبرز تدخل الدولة في النشاط التجاري من خلال إنشاء شركات عمومية تهدف إلى تسيير قطاعات استراتيجية أو تقديم خدمات أساسية، مع الجمع بين منطق الربح وتحقيق المصلحة العامة (عبد الباقي، 2015).

-تعريف الشركات التجارية العمومية

الشركات التجارية العمومية هي شركات تملك الدولة أو أحد أشخاص القانون العام كامل رأسمالها أو أغلبه، وتمارس نشاطًا تجاريًا أو اقتصاديًا مع خضوعها لقواعد القانون التجاري (الزرقاني، 2017).

-خصائص الشركات التجارية العمومية

تتميز هذه الشركات بارتباطها بالسياسة الاقتصادية للدولة، وخضوعها لرقابة إدارية ومالية خاصة، إضافة إلى سعيها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في آن واحد (بن عيسى، 2018).

-دور الشركات التجارية العمومية

تلعب الشركات التجارية العمومية دورًا مهمًا في تسيير المرافق الاقتصادية الكبرى، ودعم التنمية، وضمان استقرار بعض القطاعات الحيوية (عبد الباقي، 2015) .تسهم هذه الشركات في:

- تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.
- تسيير القطاعات الاستراتيجية.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (بن عيسى، 2018).

الشركات التجارية الخاصة

يمثل القطاع الخاص أحد أعمدة الاقتصاد الحديث، حيث تقوم الشركات التجارية الخاصة بدور أساسي في تجسيد مبدأ حرية المبادرة والمنافسة، بما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي (السنهوري، 2006).

-تعريف الشركات التجارية الخاصة

الشركات التجارية الخاصة هي تلك التي يملك رأسمالها أشخاص طبيعيون أو معنويون من القانون الخاص، وتهدف أساسًا إلى تحقيق الربح في إطار السوق التنافسية (الزرقاني، 2017).

-خصائص الشركات التجارية الخاصة

تتسم هذه الشركات بالمرونة في التسيير، وسرعة اتخاذ القرار، وخضوعها لمبدأ المخاطرة التجارية، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على الابتكار (بن عيسى، 2018).

-دور الشركات التجارية الخاصة

تسهم الشركات التجارية الخاصة في تنويع النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي (عبد الباقي، 2015) .تلعب الشركات التجارية الخاصة دورًا مهمًا في:

- تنشيط الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمار والابتكار.
- خلق مناصب الشغل (بن عيسى، 2018).

نشاط الوساطة المالية والبنوك وشركات التأمين

يُعد التمويل وحماية المعاملات من الركائز الأساسية لاستقرار النشاط التجاري، وهو ما يبرز الدور الحيوي لمؤسسات الوساطة المالية والبنوك وشركات التأمين في البيئة التجارية (بن عيسى، 2018).

-نشاط الوساطة المالية

يقوم نشاط الوساطة المالية على توجيه المدخرات نحو الاستثمار من خلال مؤسسات متخصصة تعمل كوسيط بين الممولين والمستثمرين، مما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية (عبد الباقي، 2015).

-البنوك

تضطلع البنوك بدور أساسي في تمويل الأنشطة التجارية من خلال منح القروض وتسهيل عمليات الدفع، وهو ما يجعلها شريكًا محوريًا للتجار والشركات (السنهوري، 2006).

- شركات التأمين

تسهم شركات التأمين في تغطية المخاطر التجارية وحماية الأموال والأشخاص، مما يعزز الثقة والاستقرار في المعاملات التجارية (الزرقاني، 2017).

يتبين من خلال هذا المحور أن أشخاص البيئة التجارية يشكلون البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي، حيث يتكامل دور التاجر والشركات التجارية العمومية والخاصة مع مؤسسات الوساطة المالية والبنوك وشركات التأمين لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية .يتضح من خلال هذا المحور أن أشخاص البيئة التجارية يشكلون الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي، حيث يتكامل دور التاجر والشركات التجارية العمومية والخاصة مع مؤسسات الوساطة المالية والبنوك وشركات التأمين، بما يضمن استقرار المعاملات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع

بن عيسى، م .(2018) .*القانون التجاري: النظرية العامة* .الجزائر: دار هومة.

السنهوري، ع. الر .(2006) .*الوسيط في شرح القانون التجاري* .القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد الباقي، م .(2015) .*مبادئ القانون التجاري* .الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الزرقاني، أ .(2017) .*الشركات التجارية: دراسة مقارنة* .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.